محضر الجلسة رقم 154

التاريخ: الثلاثاء 26 رجب 1445هـ (06 فبراير 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة والخمسين مساء.
جدول الأعمال: اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2023-2024.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعقد هذه الجلسة العامة لاختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2023-2024، وذلك بعد زهاء أربعة أشهر من العمل الجاد، الذي تضافرت فيه جهود جميع مكونات المجلس، مثمرة حصيلة مهمة على مستوى مختلف مجالات العمل البرلماني، كما هي محددة في الوثيقة الدستورية.

وكما تعلمون، السيدات والسادة المحترمون، فإن هذه الدورة، التي تحظى دستوريا بشرف افتتاحها من طرف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، قد اتسمت، في ظل التوجيهات النيرة الواردة في الخطاب الملكي السامي، بنفس اجتماعي واضح، حيث حصر جلالته الأوراش الاجتماعية ذات الأولوية، مؤكدا على أهمية استحضار عمق وأصالة القيم المغربية، لاسيما في الشدائد والمحن.

ولا يسعنا بهذه المناسبة، سوى أن نجدد اعتزازنا بالتوجيهات الملكية التي دعت إلى الاستمرار في الاعتناء بأوضاع ساكنة المناطق المتضررة من زلزال الحوز وإعادة إعمارها، كما حددت الإطار العام لمراجعة مدونة الأسرة، من منطلق كون هذه الأخيرة حجر الزاوية والخلية الأساسية للمجتمع، علاوة على زف بشرى الشروع في صرف الدعم الاجتماعي المباشر للأسر والفئات الهشة.

وإنه لمبعث اعتزاز كبير ومنبع سعادة غامرة لنا في مجلس المستشارين، وها نحن نعاين البداية الفعلية لصرف الدعم الاجتماعي المباشر منذ نهاية شهر دجنبر الفائت، خاصة وأن الشأن الاجتماعي يعد، كما تعلمون، الجزء الأهم من الهوية المتجلية للمجلس الذي يحظى دستوريا بالأسبقية في دراسة مشاريع القوانين التي تمس في العمق القضايا الاجتماعية.

كما أن الخطاب الملكي السامي يلقي على عاتق المؤسسة البرلمانية ككل مسؤولية كبرى في التحلي بالحرص واليقظة في مرافقة هذا الورش الاجتماعي الضخم، بكل ما يستدعيه من تدابير تشريعية ومبادرات رقابية وتقييمية، تساعد الحكومة على القيام بدورها في ترسيخ وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية، التي نسعى إلى تحقيقها جميعا، تحت القيادة الملكية المتبصرة.

حضرات السيدات والسادة،

إن من محاسن الصدف التي ميزت دورتنا الحالية هو أن اختتامها يأتي بعد ظرف زمني قصير من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الندوة الوطنية المخلدة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي يوم 17 يناير الماضي، والتي جرت وقائعها تحت رعاية سامية لجلالته حفظه الله.

ولا شك أن المضامين السامية لهذه الرسالة جاءت لتبرز أهم محطات وملامح التجربة البرلمانية المغربية والمساهمة الفاعلة للبرلمان في المسار الإصلاحي والتنموي، الذي عرفته المملكة المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم، غير أنها سلطت الضوء، من جانب آخر، على التحديات التي مازالت تواجهنا والتي تستلزم حسب المنطوق الملكي **"مضاعفة الجهود للارتقاء بالديمقراطية التمثيلية المؤسساتية إلى المستوى الذي نريده لها، والذي يشرف المغرب".**

وفي هذا الصدد أضاف جلالته: **"ولعل من أبرز التحديات التي ينبغي رفعها للسمو بالعمل البرلماني، نذكر على سبيل المثال، ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسيها تكون ذات طابع قانوني ملزم، وتحقيق الانسجام بين ممارسة الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، فضلا عن العمل على الرفع من جودة النخب البرلمانية والمنتخبة، وتعزيز ولوج النساء والشباب بشكل أكبر إلى المؤسسات التمثيلية."** انتهى كلام جلالة الملك.

أيها السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مجلس المستشارين، إذ يعتز ويثمن عاليا مضامين هذه الرسالة الملكية، لم يتأخر في التفاعل معها، بحيث بادر إلى الشروع في اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق الغايات الملكية الفضلى، لاسيما ما يتصل بإقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية.

وإن المجلس، عبر مكتبه، منكب على دراسة القضايا والإشكالات المرتبطة بتحديد مواضيع هذه المدونة ومرجعياتها المحورية والطريقة المثلى لاعتمادها، وذلك – في اعتقادنا – سيتم في تنسيق تام مع مجلس النواب.

وإن المجلس، بكل أجهزته ومكوناته السياسية والنقابية والمهنية ليدرك تمامًا الأهمية القصوى التي تكتسيها مدونة الأخلاقيات، في مسلسل تطوير أداء المؤسسة التشريعية وتعزيز وترسيخ قيم النزاهة والشفافية.

حضرات السيدات والسادة،

قبل الدخول في تفاصيل بعض حصيلة عملنا التشريعي والرقابي والديبلوماسي، أود أن أشير إلى أن فترة سريان هذه الدورة اتسمت أيضا باستمرار الضغوط الناتجة عن ظرفية دولية ووطنية صعبة، ترخي بظلالها الثقيلة على مشاريعنا ومخططاتنا الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها تفاقم ظاهرة الجفاف والإجهاد المائي المؤرق، وتقلبات أسعار المواد الأولية، والعواقب الوخيمة لحالة عدم الاستقرار الدولي.

وبالرغم من ذلك، فإن بلادنا، ولله الحمد والشكر، وبفضل تضافر جهود جميع الفاعلين، تواصل، بعزم وثبات وخطى واثقة، تقدمها على درب المشروع التنموي الطموح الذي يرعاه جلالة الملك نصره الله.

ومن جهة أخرى، فإن الدبلوماسية المغربية، المتسمة بالمهارة والرزانة والحكمة وبعد النظر، ما فتئت تؤتي أكلها في ترسيخ مكانة المغرب كشريك سياسي واقتصادي قوي وموثوق، وتجلب المزيد من الدعم والمواقف المؤيدة للوحدة الترابية للمملكة، القائمة على الاعتراف بوجاهة مقترح الحكم الذاتي كأساس وحيد لإيجاد حل دائم للنزاع المصطنع حول مغربية الأقاليم الجنوبية للمملكة.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص الحصيلة التشريعية لهذه الدورة، عكفت اللجان الدائمة بالمجلس على دراسة النصوص المحالة عليها، في أجواء من التعاون والنقاش البناء مع الحكومة، تجلت بالأساس في الموافقة بالإجماع على الأغلبية الكبرى من النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، التي تناولت مواضيع هامة، تسعى إلى تنظيم مجالات حيوية.

وفي هذا الإطار، فقد صادق مجلس المستشارين خلال هذه الدورة على ثلاثة وعشرين (23) نصا تشريعيا، كان أبرزها مشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى جانب عدد من المشاريع الحيوية الأخرى، تضمنت، على وجه خاص، نصين اثنين يتعلقان بالمساعي الوطنية لمواجهة آثار زلزال الحوز، ويتضمنان الإطار القانوني لتنزيل التعليمات الملكية السامية المتعلقة بالتكفل بالأطفال ضحايا زلزال الحوز ومنحهم صفة مكفولي الأمة وإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

كما تم اعتماد نصين اثنين يتعلقان بتطوير المنظومة الصحية ببلادنا، ونصين يهمان تنزيل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، يتعلق أحدهما بنظام الدعم الاجتماعي المباشر والآخر بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، إلى جانب أربعة نصوص أخرى تهم مجال الحماية الاجتماعية ونصين يهمان قطاع التعليم وسبعة نصوص تتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية في مجالات مختلفة تهم التعاون الإفريقي والإسلامي والتعاون الثنائي مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة، مع الإشارة إلى كون سبعة من مشاريع القوانين الموافق عليها خلال هذه الدورة مودعة بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من طرف السيد رئيس الحكومة، وفقا لأحكام الفصل 78 من الدستور.

وقد عرفت هذه النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، إسهاما واسعا من قبل أعضاء مجلسنا الموقر، حيث تقدمت مكونات المجلس المختلفة بما مجموعه 454 تعديلا على النصوص المصوت عليها، تم تقديمها ومناقشتها، ليتم في النهاية الموافقة على 91 تعديلا (73 منها على مشروع قانون المالية)، بينما سحب 303 تعديلا في إطار توافقي، وتم رفض 60 أخرى بالتصويت.

ولعل ما يمكن ملاحظته أن الدينامية التشريعية لهذه الدورة، كانت مؤطرة إلى حد كبير بالتوجيهات الملكية السامية، لاسيما المعبر عنها في خطاب صاحب الجلالة، حفظه الله، بمناسبة افتتاح هذه الدورة، إن على مستوى الإطار القانوني للتدابير المتخذة لمواجهة آثار زلزال الحوز أو على مستوى تطوير وتجويد الإطار القانوني لنظام الحماية الاجتماعية أو على مستوى تنزيل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، في إطار التطلع إلى استكمال باقي الأوراش الإصلاحية ذات الأهمية الكبرى، والتي يسعى مجلسنا الموقر إلى أداء أدوار إيجابية في إنجاحها، وعلى رأسها ورش تعديل مدونة الأسرة وفقا للرؤية الملكية السامية.

حضرات السيدات والسادة،

على مستوى الجلسات العامة، عقد المجلس خلال هذه الدورة 33 جلسة عامة، بمدة زمنية ناهزت 64 ساعة، تميزت بالأساس بالجلسات العامة المخصصة لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2024، وأربع جلسات مشتركة مع مجلس النواب، منها الجلسة العمومية المخصصة لتقديم السيد رئيس الحكومة لتصريح حول "الدعم الاجتماعي المباشر"، والجلسة المخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

كما تميزت هذه الدورة كذلك بعقد جلسة شهرية قام السيد رئيس الحكومة بتقديم أجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة حول موضوع: "حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودورها في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية"، وعرفت أيضا عقد ما مجموعه 16 جلسة أسبوعية للأسئلة الشفهية، و10 جلسات تشريعية.

وعلى صعيد مراقبة العمل الحكومي، فقد تم خلال الجلسات الست عشرة التي عقدها مجلس المستشارين مساءلة 22 قطاعا حكوميا حول مواضيع آنية استعجالية منبثقة من صلب اهتمامات الرأي العام الوطني.

هذا، وقد تميزت دورة أكتوبر 2023 بتخصيص مجلس المستشارين، بالتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالماء، جلسة كاملة للأسئلة الشفهية لمناقشة الوضعية المائية الصعبة ببلادنا والتدابير الحكومية المستعجلة لمعالجتها، تفعيلا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، حفظه الله، المتضمنة في خطابه الموجه إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحادية عشرة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمن أبرز المواضيع التي كانت محط نقاش آني

خلال جلسات الأسئلة المنعقدة خلال هذه الدورة، نذكر: مستجدات الدخول الجامعي، النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، الاستعدادات للموسم الفلاحي، البرامج الآنية والمستقبلية للقطاعات الحكومية المختلفة لتأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، تطوير الجهوية المتقدمة، رقمنة الخدمات التي تقدمها الجماعات الترابية، إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2026.

وتجدر الإشارة إلى أن رئاسة مجلس المستشارين توصلت خلال هذه الدورة، من السادة وزراء الصناعة والتجارة، الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بأجوبة عن تعهدات تم جردها خلال أجوبتهم عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليهم خلال جلسات الأسئلة الشفهية برسم دورة أبريل 2023 المنصرمة.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس بـ 35 طلبا لتناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية، من مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، قبلت الحكومة التفاعل مع 08 طلبات منها، علما بأن بعض المواضيع تم تقديمها لأكثر من مرة.

وعلى صعيد تعهدات السيدات والسادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم رصد عدد من الالتزامات المعبر عنها خلال هذه الدورة، وتهم بالأساس قطاع التجهيز، الإدماج الاقتصادي، الشباب، الصحة، النقل واللوجيستيك، الاستثمار وكذا الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية.

وبصفة عامة، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، دورة أكتوبر 2023، ما مجموعه 1310 سؤالا، أجابت الحكومة على 369 منها خلال 16 جلسة عامة، من ضمنها 118 سؤالا آنيا و251 سؤالا عاديا، في حين أن باقي الأسئلة، خاصة التي لم تكتمل المدة القانونية لها، ما زلنا ننتظر أن تكتمل المدة القانونية للإجابة عليها.

وبالنسبة للتوزيع المجالي للقطاعات، ركزت أسئلة السادة المستشارين على القطاع الاقتصادي بنسبة (34%)، قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (24%)، القطاع الاجتماعي بنسبة (22%) من مجموع الأسئلة المطروحة، ثم المجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (17%) وقطاع الشؤون الخارجية بنسبة (3%).

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 899 سؤالا، أجابت الحكومة على 389 سؤالا، علما بأن عددا مهما من الأسئلة المطروحة خلال هذه الدورة لم يحن بعد أيضا أجل الجواب عنها وفقا للأجل القانوني (365 سؤالا) لم يحن بعد الأجل القانوني للإجابة عنها، وهذا إنصافا للحق السيد الوزير.

أما بالنسبة للدور الرقابي للجان الدائمة للمجلس، فرغم الانشغال الكبير خلال هذه الدورة التي نختتمها اليوم بدراسة مشروع قانون المالية، التي أخذت الحيز الأوفر من المساحة الزمنية من مجموع اجتماعات اللجان الدائمة خلال الدورة التي ناهزت 200 ساعة بعدد اجتماعات بلغ 68 اجتماعا، فقد خصصت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ثلاثة اجتماعات لتدارس القضايا الأساسية المرتبطة بالاحتجاجات التي عرفها قطاع التعليم في الآونة الأخيرة، وتدارست اللجنة المذكورة في اجتماعين متفرقين " تداعيات النظام الأساسي الجديد لموظفي التعليم"، وفي اجتماع آخر موضوع "مستجدات الدخول المدرسي الجديد".

ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها القانون التنظيمي لقانون المالية، باعتباره الإطار المرجعي في ضبط القواعد المتعلقة بوضع الميزانية والمصادقة عليها، نظمت لجنة المالية بالمجلس ونظيرتها بمجلس النواب بتعاون وتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية، لقاء دراسيا بشأن متطلبات إصلاح القانون المذكور.

وفي نطاق نفس التوجه، شاركت لجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس في زيارة ميدانية نظمتها الوزارة المختصة لفائدة أعضاء من مجلسي البرلمان، إلى أحواض تربية الأحياء المائية البحرية بجهة الشرق.

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لتقييم السياسات العمومية، شكل مجلس المستشارين مجموعتي عمل موضوعاتيتين، تكلفت إحداها بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، المزمع عقدها قبل اختتام السنة التشريعية الحالية.

وقد عمد المكتب، كما جرت العادة في هذا الشأن، لأجل تحديد السياسة العمومية الخاضعة للتقييم خلال هذه السنة، إلى اعتماد مقاربة تشاركية واسعة مع مختلف مكونات المجلس، في سبيل اختيار محور يلائم خصوصيات تركيبة المجلس وتطلعات أعضائه، بحيث بلغ عدد المواضيع المقترحة 67 موضوعا، إلى أن استقر الرأي في الأخير على تحديد موضوع "السياسة العمومية في المجال السياحي"، كمحور للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية.

ولعل أبرز مبررات هذا الاختيار هو المكانة الهامة للقطاع السياحي الذي يعتبر من القطاعات الحيوية ببلادنا، ويحظى باهتمام ومتابعة كبيرين من قبل مكونات المجلس.

هذا، وقد تم تكليف مجموعة العمل الموضوعاتية الأخرى بإعداد تقرير حول السياسة اللغوية للمملكة، وأعتقد بأنها أيضا سابقة في العمل البرلماني أن تكون لجنة تهتم بالسياسة اللغوية للمملكة.

وبخصوص العلاقة بالمؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تثمين جسور التعاون مع المؤسسات الدستورية ببلادنا، ولعل أبرز ما ميز هذه الدورة على هذا المستوى، توصل مجلسنا الموقر، تطبيقا للمادة 110 من

القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بتقرير رئاسة النيابة العامة حول تنفيذ السياسة الجنائية لسنة 2022، وسيتم عرضه ومناقشته داخل لجنة العدل والتشريع.

كما توصل المجلس أيضا بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات حول أعماله لسنة 2023-2022، والذي نوقش بالأمس مناقشة مستفيضة في هذه القاعة.

ووفاء لنهج التكامل والتنسيق الذي يطبع برمجة مجلسي البرلمان لجلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فقد تبنى مكتب المجلس مقاربة تشاركية لتحديد المحاور ذات الأولوية لمناقشتها من قبل المجلس، بتكريس الاهتمام بمناقشة القضايا المرتبطة بالشأن الترابي والتدابير الاجتماعية والاقتصادية.

كما توصل مجلسنا بتقارير سنوية وتقارير موضوعاتية صادرة عن عدد من المجالس الدستورية، تم تعميمها على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وإن المكتب بصدد التنسيق مع مجلس النواب، بغاية الاتفاق على مسطرة موحدة للتعامل والتفاعل مع هذه التقارير، طبقا لأحكام الفصل 160 من الدستور ووفق قرارات المحكمة الدستورية في الموضوع.

وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كذلك تبليغ المجلس بجدول أعمال دوراته العادية والاستثنائية، وقد حرص مكتب المجلس على تكريس التعاون مع هذه المؤسسة، لاسيما مستوى الأنشطة المشتركة، وانتداب أعضاء عنه بصفة ملاحظين لحضور أشغال دوراته.

وفيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد تميزت هذه الدورة بمساهمة كافة مكونات المجلس بمواصلة تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية بهدف الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

وقد شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الدورة في أشغال كل من الاجتماع الخريفي 21 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا وفعاليات الجمعية العامة للبرلمان الأنديني واللجنة التنفيذية 80 والمؤتمر 45 للاتحاد البرلماني الإفريقي والجلسة الأولى للدورة العادية برسم 2024 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا واجتماعات اللجان والجلسة الثانية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي واجتماع مكتب الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

وعلى المستوى الثنائي، فقد أجرينا خلال هذه الفترة العديد من اللقاءات الثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية، وعلى رأسهم وزير الخارجية الأذربيجاني ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا ورئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بمجلس النواب الإيرلندي ورئيس مجموعة الصداقة الألمانية المغاربية ووفد عن مجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا، رئيس مجموعة الصداقة الكولومبية المغربية ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجمهورية مالي، ورئيس الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والسفراء المعتمدون لدى المملكة المغربية لكل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية بنما وجمهورية تركيا وجمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية فنلندا.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية، سينظم مجلسكم الموقر وضمن رئاسته لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي ومنتدى الحوار جنوب-جنوب، خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، المؤتمر البرلماني للتعاون جنوب-جنوب بعنوان: "التعاون جنوب-جنوب: دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية في تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتحقيق التكامل والاندماج والتنمية المشتركة"، وذلك بمقر المجلس في الرباط يومي 15 و16 فبراير 2024. وللإشارة فقط فإنه تم لحد الساعة هناك 30 رئيس برلمان أكد حضوره لهذه التظاهرة الدولية المهمة.

حضرات السيدات والسادة،

تأسيسا على مكانته الدستورية الخاصة ضمن البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل مع مجلس النواب، وترصيدا لمساعيه المستمرة إلى أن "يشكل فضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية"، وفق ما ابتغاه جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2015، واصل مجلس المستشارين ديناميته الانفتاحية والتواصلية عبر تنظيم النسخة الخامسة من الملتقى البرلماني للجهات، الذي نعتبره إطارا مؤسساتيا مبتكرا لتنزيل روح الفصل 137 من الدستور، الذي ينص على مساهمة الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين، وذلك يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023.

وتجدر الإشارة إلى أنه جرى التحضير لفعاليات هذا الملتقى ضمن 4 محطات تحضيرية في شكل ندوات موضوعاتية جهوية، نظمت بكل من جهة الداخلة، وجهة درعة-تافيلالت وجهة الرباط وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وحري بالذكر بهذه المناسبة، أننا على مستوى مجلس المستشارين، سنقوم بتسخير كل الإمكانات المؤسساتية المتاحة لمأسسة تتبع تنفيذ مختلف التوصيات المنبثقة عن أشغال هذا الملتقى على نحو دوري ومنتظم.

حضرات السيدات والسادة،

أغتنم هذه الفرصة، للتذكير بأن التحضير جار على قدم وساق لتنظيم النسخة الثامنة من المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية، يوم الإثنين 19 فبراير 2024، والذي اخترنا له هذه السنة كشعار أو كموضوع: "العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة".

وبذلك، يواصل مجلس المستشارين التأكيد على انخراطه المؤسساتي المسؤول في مسار البناء التشاركي لمعالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر السعي، ضمن أشغال النسخة الثامنة من هذا المنتدى، إلى تحليل ودراسة مختلف أبعاد وتأثيرات العمل اللائق في ارتباط بأهداف التنمية المستدامة، واستشراف مقاربات وحلول جماعية مبتكرة لمعالجتها.

حضرات السيدات والسادة،

تلكم لمحة عن المعالم البارزة للحصيلة التي توجنا بها جميعا هذه الدورة، بفضل العمل الجماعي الذي قمنا به معا، خدمة لمصالح الوطن والمواطنين، كل من موقعه وحسب الزاوية التي يختارها في مناقشة القضايا الحاسمة التي تؤثر على حاضر ومستقبل بلدنا.

وهي مناسبة أن أتقدم إلى جميع مكونات مجلسنا الموقر، السادة أعضاء المكتب ورؤساء وأعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة والأعضاء غير المنتسبين، بعبارات الشكر والتقدير على ما أبنتم عنه بالملموس من تمسك بقيم روح الفريق ونكران الذات والشعور بالمصلحة العامة التي سادت أعمالنا البرلمانية طيلة الفترة الماضية.

والشكر موصول أيضا، وبنفس الحرارة، للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء، ولاسيما السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، لحرصهم على الحضور المنتظم إلى أشغال المجلس وحسن التعاون والتنسيق الدائم بما يحقق المقاصد الدستورية العليا المؤطرة للعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولا تفوتنا هذه الفرصة أيضا دون أن نتوجه بتحية خاصة إلى باقي المؤسسات الدستورية، ولاسيما المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء ومجالس الجماعات الترابية، وخاصة الجهات ومجالس العمالات والأقاليم، فهي لا تدخر جهدا أو مشورة إلا قدمتها في إطار علاقاتنا المحكومة بالمقتضيات الدستورية أو في إطار مذكرات التفاهم واتفاقيات الشراكة الموقعة معهم.

كما نستحضر بذات المناسبة، وبكل إعجاب، الجهود الطيبة التي تبذلها الأمانة العامة للمجلس وجميع جنود الخفاء من الموظفين والأطر والأعوان، من أجل توفير كل الظروف والشروط الضرورية لقيام السيدات والسادة المستشارين بأعبائهم الدستورية الجسيمة، ونؤكد لهم في هذا الصدد أننا سنستمر في الاهتمام بأوضاعهم ووضعياتهم، سواء من حيث تعزيز قدراتهم وكفاءاتهم الإدارية، من خلال برامج التكوين والتكوين المستمر، التي حققنا فيها نتائج مرضية أو من حيث الاعتناء بشؤونهم الاجتماعية وكل ما يقوي لحمتهم وذواتهم الجماعية ويعزز انتمائهم المؤسساتي.

وأخيرا وليس آخرا، لابد من كلمة شكر صادقة في حق رجال ونساء الإعلام، من مختلف المنابر الصحفية والمواقع الإلكترونية، الذين لا يخفى دورهم البناء والحاسم في نقل المعلومة ونشر الخبر المقدس والتعليق الحر والمسؤول عليه.

إننا فعلا ممتنون للتغطيات الإعلامية التي يخصصونها للأنشطة البرلمانية، من خلال أداء واجباتهم بمهنية وموضوعية، آملين أن تبقى تفاعلاتنا متسمة، كما هو شأنها دائما، بالتقدير والاحترام المتبادل، لأن هذه القيم هي التي توطد أسس مجتمعنا وتضمن بناء مستقبل أفضل للجميع.

وفقنا الله لما فيه خير البلاد والعباد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعطي الآن الكلمة لتلاوة البرقية المرفوعة إلى مولاي صاحب الجلالة، حفظه الله.

تفضل السي..

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله.

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزكم الله ورعاكم،

نعم سيدي أعزك الله،

يتشرف خديم الأعتاب الشريفة، ومجلس المستشارين يختتم اليوم دورته التشريعية، أن يرفع إلى سامي مقامكم العالي بالله، نيابة عن أعضاء المجلس وأصالة عن نفسه، آيات الولاء والإخلاص، داعين الله جلت قدرته أن يحفظكم ويرعاكم ويديم عليكم أردية الصحة والسلامة والعافية، ويحقق على يديكم الكريمتين ما تصبون إليه لشعبكم الوفي من تقدم ورفاهية وازدهار.

وإنها لمناسبة، يا مولاي، يستحضر من خلالها أعضاء مجلس المستشارين بكل اعتزاز وتقدير جهودكم الموصولة وسعيكم الدؤوب، والمعزز بنصر من الله وتوفيقه، في إقامة نهضة تنموية شاملة بكل ربوع المملكة وترسيخ القيم المثلى في التضامن الاجتماعي والتلاحم الشعبي والتوازن الجهوي.

إن مجلس المستشارين، يا مولاي، الذي أحطتموه ببالغ الرعاية والعناية، ليدرك بوعي وطني صادق، مدى التحديات التي يتعين عليه رفعها ليكون كما تتطلعون جلالتكم، في قمة الصرح الديمقراطي، وإنه لعاقد العزم، بكل إصرار وإيمان، على مباشرة الإصلاحات اللازمة لتطوير أداء المؤسسة التشريعية وتعزيز وترسيخ قيم النزاهة والشفافية والسمو بالسلوك البرلماني، بما يسهم في تحقيق نجاعة وفعالية المواكبة البرلمانية للأوراش الإصلاحية الكبرى والمشاريع المهيكلة التي يقودها جلالتكم بكل حنكة وتبصر.

مولاي صاحب الجلالة،

لقد توجت هذه الدورة بالمصادقة، في أجواء من التعاون والنقاش البناء مع الحكومة، على ثلاثة وعشرين (23) نصا تشريعيا، كان أبرزها مشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى جانب عدد من المشاريع الحيوية الأخرى، تضمنت، على وجه خاص، نصين اثنين يتعلقان بالمساعي الوطنية لمواجهة

آثار زلزال الحوز، ويتضمنان الإطار القانوني لتنزيل تعليماتكم السامية المتعلقة بالتكفل بالأطفال ضحايا زلزال الحوز ومنحهم صفة "مكفولي الأمة"، وإحداث "وكالة تنمية الأطلس الكبير".

كما تم اعتماد نصين اثنين يتعلقان بتطوير المنظومة الصحية ببلادنا، ونصين يهمان تنزيل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، وفقا لتوجيهاتكم في هذا الشأن، يتعلق أحدهما بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والآخر بإحداث "الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي"، إلى جانب أربعة نصوص أخرى تهم مجال الحماية الاجتماعية ونصين يهمان قطاع التعليم وسبعة نصوص تتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية في مجالات مختلفة تهم التعاون الإفريقي والإسلامي والتعاون الثنائي مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة.

وعلى صعيد مراقبة عمل الحكومة، فقد تم خلال الجلسات الستة عشرة (16) التي عقدها مجلس المستشارين، مساءلة إثني وعشرين (22) قطاعا حكوميا، حول مواضيع آنية استعجالية، منبثقة من صلب اهتمامات الرأي العام الوطني، وتعالج جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمقاولة المغربية، في ظل سنة متسمة بالإكراهات المناخية، بسبب شح التساقطات المطرية وانعكاساتها على تدبير المخزون المائي الوطني.

وبالنسبة لتقييم السياسات العمومية، فقد شكل مجلس المستشارين، يا مولاي، مجموعتي عمل موضوعاتيتين، كلفت إحداهما بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، المزمع عقدها قبل اختتام السنة التشريعية الجارية حول موضوع: "السياسة العمومية في المجال السياحي"، أما الأخرى فتم تكليفها بإعداد تقرير حول "السياسة اللغوية للمملكة".

كما واصل المجلس، يا مولاي، تثمين جسور التعاون مع المؤسسات الدستورية، تطبيقا للأحكام القانونية ذات الصلة، بما يخدم النظام الدستوري ببلادنا.

مولاي صاحب الجلالة،

وعلى صعيد آخر، استمر المجلس في ممارسة دوره الداعم للمجهود الديبلوماسي الذي تنهض به بلادنا، تحت قيادتكم المتبصرة، هاجسه في ذلك الدفاع عن المصالح العليا لبلادنا، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية وتعزيز مكانة المغرب داخل الأسرة الدولية.

فقد واصل المجلس، بانخراط واع ومسؤول من جميع مكوناته، تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية، وخاصة تجاه امتدادنا الإفريقي وأمريكا اللاتينية، في إطار دعم ومسايرة المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب، الذي يشمل قضايا التنمية والتحول الاقتصادي والتجارة والاستثمارات والتكنولوجيا والابتكار والأمن الطاقي والصحي والغذائي والمائي.

مولاي صاحب الجلالة؛

وسعيا منه إلى ترسيخ موقعه كفضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية، تابع المجلس ديناميته الانفتاحية والتواصلية، حيث نظم خلال الدورة المنتهية النسخة الخامسة من الملتقى البرلماني للجهات، كما نظم بشراكة وتعاون مع مجلس النواب، تحت رعايتكم السامية، احتفالية كبرى بمناسبة الذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وشقيقته المصونة صاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة، وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب وبالإجابة قدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حرّر بالرباط، يوم الثلاثاء 25 رجب 1445، الموافق لـ 06 فبراير 2024.

خديم الأعتاب الشريفة:

النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

شكرا السادة الوزراء.

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

ورفعت الجلسة.